

أوراق في السياسة النقدية

د. مظهر محمد صالح*: تقاطع دوال الصرف في العراق عند نقطة تعادل السوق

ينفرد البنك المركزي العراقي بكونه القوة المتحكمة بدالة عرض غير مرنة في سوق العملة الاجنبية في بلادنا لمواجهة دالة طلب السوق المرنة نسبياً على النقد الاجنبي وبشكل مستمر دون توقف وتحت اي ظرف. ويأتي تدخل البنك المركزي المستمر في سوق الصرف وحماية استقرار معدلات أسعارها ضمن سياسته النقدية التي مازالت تعرف بأنها فن ادارة التوقعات لتكون بمثابة اداة تتولى امتصاص زخم الانخفاض المفاجئ Shock Absorber بقيمة الدينار العراقي وبنسبة ٢٠٪ نسبة إلى دولار الولايات المتحدة الامريكية وهو التخفيض الذي مائل حالة العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات والتي بلغت في نهاية العام ٢٠٢٠ بنحو (-٢٠٪) ايضاً وعلى وفق التقديرات الاولية التي أطلقها صندوق النقد الدولي في نهاية العام المذكور. فانكماش الطلب على العملة الاجنبية بالمدة القليلة الماضية، اي منذ تاريخ ١٩-١٢-٢٠٢٠ (وهو تاريخ التخفيض الاخير للدينار العراقي) جاء لسببين:

اولهما، التوقف او التعثر في شراء العملة الاجنبية من السوق المركزي للصرف (اي المزداد او النافذة) بسعر الصرف الجديد البالغ ١٤٥٠ دينار / دولار وذلك لامتنعاص المفاجأة او الصدمة السعرية جراء انخفاض سعر الصرف دفعة واحدة بنسبة ٢٢٪ إذ جاء التخفيض بأسلوب (الصدمة) وولادة حالة من اللايقين uncertainty لدى صناع السوق والمتعاملين فيه، أحدثت توجهات سعرية تعاضمت فيها نسب مخاطر الاسعار عموماً وسعر الصرف خصوصاً، فضلاً عن اختلال سبل تسوية المديونية والحقوق الناشئة بين أطراف المتعاملين بعد ان تجمدت التعاملات (الفورية) للبيع والشراء بالعملة الاجنبية الا استثناءً، ذلك لتسوية التعاملات (الآجلة) بين القوى الدائنة والمدينة بالعملة الاجنبية نفسها.

أوراق في السياسة النقدية

وثانيهما، قد نجم عن قوة سوق المعلومات الملونة Color Information Market وكثرة الاشاعة التي ظلت تعمل كمعلومة مؤثرة مشوشة color noise خلال الاسابيع القليلة الماضية والمضاربة على نقاشات مجلس النواب العراقي بخصوص الجدل الدائر حول سعر صرف الدينار العراقي في الموازنة العامة الاتحادية للعام ٢٠٢١ وتطلع المضاربين إلى احتمالات تعديل سعر صرف الدينار ليبلغ ١٣٠٠ دينار / دولار لأغراض الموازنة والعودة ثانية كي يتعامل به البنك المركزي العراقي مجدداً. وعلى الرغم من ذلك لم تظهر مناقشات مجلس النواب لمشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للعام ٢٠٢١ بأن هناك نية قوية للتراجع بسعر الصرف ورفع قيمة الدينار العراقي ازاء الدولار الامريكي من ١٤٥٠ دينار /دولار إلى ١٣٠٠ دينار /دولار سوى جمع تواقيع عدد من الذوات اعضاء مجلس النواب للمناشدة بتعديل السعر وجعله ١٣٠٠ دينار /دولار إذ مازالت المعلومة غير مرئية في تكوين الاتجاه الجديد لتحديد السعر في سوق الصرف.

وبناء على ما تقدم ونظرا لتكيف السوق الموازي للصرف والزحف التدريجي اليومي خلال الاسابيع الخمسة الماضية نحو نقطة تعادل يعتمدها سوق الصرف المركزي في التعاطي بالسعر الرسمي الثابت للصرف، إذ بدأت السوق تنخفض في معدلاتها مقارنةً بسعر الصرف (المركزي) المعتمد في نافذة البنك المركزي العراقي مؤخراً، ما يؤكد ان السوق قد تعاطى مع قوة إشارات البنك المركزي بتغيير توقعاته وامتص (الصدمة السعرية) وعاد إلى وضعه شبه الطبيعي طالباً العملة الاجنبية من نافذة البنك المركزي بشكل متصاعد، ولاسيما بعد ان اعلنت السلطات الرسمية عن دفع مرتبات الموظفين ومعاشات التقاعد وغيرها وعلى وفق التوقيتات المحددة لها في شهر كانون الثاني ٢٠٢١، ما يعني ان قوى الصرف الروتينية الكبرى بالدينار العراقي قد عاودت نشاطات انفاقها المعتادة في الاقتصاد كقوة صرف فعالة مستمرة مما ستشكل موجة طلب كبرى على العملة الاجنبية من نافذة البنك المركزي في الايام القادمة، وهذا ما يفسر ارتفاع مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية من ٣ ملايين دولار إلى ١١٢ مليون دولار وبصورة مفاجأة!

أوراق في السياسة النقدية

وازاء بدء الخزين السلي بالتناقص بعد تعثر الاستيرادات على مدار شهر ونيف من تاريخ تخفيض سعر الصرف، فإن النشاط الاستيرادي للقطاع الخاص قد زاول اعماله بعد ان اعد مرتسم تسوية مديونيته البنينة واستقرار سبل تمويل تجارته الخارجية مجددا. إذ تشكل المستوردات ذات الطبيعة الاستهلاكية قرابة ٨٥٪ من احتياجات السوق المحلية العراقية، فضلاً عن اهمية استمرار تدفق لوازم الانتاج المستوردة التي تشكل أحد الاساسيات التشغيلية الرئيسة في مخرجات الانتاج المحلي نفسه (سواء اكانت المدخلات موضع البحث قطع غيار او مواد اولية مختلفة وغيرها).

فعلى سبيل المثال، تشكل مستلزمات انتاج بيض المائدة المحلي المستوردة قرابة ٧٥٪ من قيمة المنتج او أكثر وهي سلعة تقع في نطاق الانتاج الحيواني في الزراعة المحلية العراقية. وبالتأكيد فإن انخفاض سعر الدينار العراقي ازاء الدولار الذي بلغ ٢٢٪ سينعكس بصورة تضخم مستورد على اسعار السلع والخدمات بشكل مباشر على المواد المستوردة وبشكل غير مباشر على المنتج المحلي السلي والخدمي، وقد تتفاوت الارتفاعات السعرية (فوق حدود الانخفاض في سعر الصرف آنفاً) تبعاً لعاملين اساسيين: الاول، الرسوم الجمركية وضريبة الدخل على ارباح المستوردين والتي يجري نقل آثارها مباشرة على اسعار المستهلك بنسب مختلفة (إضافة إلى انخفاض سعر صرف الدينار نفسه).

والثاني، ما يسمى بمرونة الطلب السعرية على السلع والخدمات المستوردة فإذا كانت المرونة السعرية عالية (اي ارتفاع صغير في السعر يؤدي إلى انخفاض أكبر في الطلب) فإن نقل عبء الرسوم والضرائب الجمركية على عاتق المستهلك ستكون اقل مقارنة بالسلع المنخفضة المرونة التي يطلبها المستهلك حتى لو ارتفع ثمنها، ونقصد بها وبشكل خاص تحديداً السلع والمواد الغذائية والطبية والضرورات السلعية الاخرى.

ولتجنب آثار التضخم المستورد وآثار الرسوم والضرائب الجمركية ذات العلاقة على قطاعات المستهلكين في آن واحد وآثارها على مستوى المعيشة، فينبغي ان تعدل جداول التعرفة الجمركية costume norms بشكل يتناسب ومرونات

أوراق في السياسة النقدية

الطلب السعرية المذكورة آنفاً. فكلما كانت مرونة الطلب السعرية منخفضة (اي ان الطلب غير مرن) فيجب ان يعدل الرسم الجمركي نحو الانخفاض النسبي وبشكل محسوس وهنا نقصد تحديدا المواد الغذائية والادوية وغيرها من السلع ذات المساس المباشر بحياة الناس والعكس بالعكس.

منوهين إلى اهمية البطاقة التموينية PDS ودورها المعيشي وهي تمثل دعماً غذائياً للطبقات الفقيرة والشرائح التي تستهدفها برامج الرعاية الاجتماعية وبرامج التخفيف من الفقر لضمان مستوى معيشة تكفل حياة المواطن.

ختاماً، لا بد من ان تؤدي السياسة المالية دورها الاجتماعي التوزيعي في مكافحة الأنشطة التضخمية المحتملة على المستهلكين من الطبقات الفقيرة والمتوسطة جراء انخفاض سعر صرف الدينار والرسوم والضرائب ذات العلاقة وتجنب آثارها (كضريبة تضخمية موجبة) وتحويلها إلى (ضريبة تضخمية سالبة negative) inflationary tax على القوى والشرائح الاجتماعية من الفقراء او ذوي الدخل النقدي المحدود وتعويضهم نتائج انخفاض سعر الصرف وتطورات التضخمية. إذ يرتفع الطلب على المواد الغذائية والحياتية الاساسية لدى الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل الذي يستنزف جُل دخلهم النقدي المتاح لهذه الشرائح الكبيرة من المجتمع والتي يضرب الفقر من خلالها حالياً ما يزيد على ٣٠٪ من سكان البلاد ■

(*) باحث وكاتب اقتصادي أكاديمي، المستشار المالي لرئيس الوزراء العراقي ونائب محافظ البنك المركزي العراقي الأسبق.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 2 شباط/ فبراير 2021

<http://iraqieconomists.net/>